SYRIAN BRITISH CONSORTIUM المجلس السوري البريطاني

جلسة نقاشية

اللامركزية وشكل الحكم في سوريا

ضمن سلسلة جلساته النقاشية بين أعضاء الجالية السورية في بريطانيا، عقد المجلس السوري البريطاني أولى جلساته في لندن حول اللامركزية وشكل الحكم في سوريا وارتباط شكل الحكم بالحقوق والحريات في مجتمع متنوع كالمجتمع السوري.

وقد ابتدأ الجلسة الدكتور منذر خليل، الخبير في شؤون الحوكمة، بتقديم عرض تمهيدي تناول الأشكال الأساسية للدولة، وصحح بعض المفاهيم والمغالطات الشائعة حول اللامركزية، كما استعرض ديناميكيات القوة في صناعة القرار، وعلاقة الشرعية بشكل الحكم وآليات ممارسته.

عقب ذلك، فُتح باب النقاش أمام الحضور لتبادل الآراء وطرح الأسئلة حول القضايا المطروحة.

ويرفق بهذا التقرير ملحق يتضمن خلاصة عامة لأبرز محاور النقاش والمداخلات التي شهدتها الجلسة.

من المركزية إلى اللامركزية

بعد سقوط النظام السابق، عاد سؤال "كيف نحكم أنفسنا؟" إلى صدارة النقاش السوري، يتحدث كثيرون عن "الفيدرالية" و"اللامركزية" و"المركزية"، لكن هذه المصطلحات غالباً ما تُستخدم بطريقة غير دقيقة. يهدف هذا المستند إلى تبسيطها.

أربعة أشكال أساسية للدولة: تخيّل سوريا كبيت كبير فيه عدة غرف، وكل غرفة هي محافظة

الدولة المركزية:	كل القرارات الكبرى والصغرى تُتخذ في العاصمة.	صاحب البيت هو من يقرر كل شيء عن كل غرفة، حتى لون الستائر وترتيب الأثاث.
الدولة اللامركزية:	صلاحيات معيّنة (كإدارة الخدمات والمرافق) تُنقل إلى المحافظات والبلديات، لكن الدولة تبقى موحدة.	صاحب البيت يقرر القضايا الكبرى (سلامة البيت، فواتيره العامة)، لكن كل غرفة تختار أثاثها وترتيبها بنفسها.
الدولة الفيدرالية (الاتحادية)	الأقاليم تدير نفسها بحكومات وتشريعات محلية محمية دستورياً، وتحتفظ الحكومة المركزية بملفات محددة كالجيش والسياسة الخارجية والعملة.	كل غرفة أشبه ببيت شبه مستقل له قواعده الخاصة، لكن الجميع يشترك بسور واحد وحارس واحد للبيت كله، وهو ما يمثّل الجيش والسياسة الخارجية المشتركة.
الدولة الكونفدرالية:	اتحاد بين دول مستقلة كاملة السيادة، تجتمع فقط على قضايا مشتركة محددة، مثل الاتحاد الأوروبي.	بيوت منفصلة تماماً، اتفق جيرانها فقط على حراسة مشتركة أو بعض الخدمات المتبادلة.

لا يوجد خط فاصل حاد بين المركزية واللامركزية، بل درجات ونسب متفاوتة بينهما، تتحدد بحسب نوع الصلاحيات المنقولة فعلياً إلى المناطق.

مغالطتان يجب الانتباه لهما

المغالطة الأولى: "الفيدرالية تعني تلقائياً لامركزية أكبر". هذا غير صحيح دائماً؛ فبعض الدول الفيدرالية لديها صلاحيات محلية فعلية أقل من دول أحادية تمنح مناطقها صلاحيات إدارية واسعة. المهم ليس اسم النظام، بل الصلاحيات الحقيقية الممنوحة للمناطق.

المغالطة الثانية: "اللامركزية صُنعت لحماية الأقليات فقط". هذا غير دقيق أيضاً. اللامركزية أداة لحماية جميع المناطق والمواطنين من تركّز السلطة المفرط في المركز، بدليل أن مناطق ذات أغلبية سكانية عانت أيضاً من التهميش في ظل المركزية الشديدة سابقاً.

لماذا نقاش اللامركزية في سوريا الآن؟

هل تقسيم سوريا حل؟

باختصار: لا يرى معظم من شارك في النقاش أن تقسيم سوريا على أساس طائفي حل واقعي أو مرغوب، لأسباب عدة: تداخل السكان والموارد جغرافياً بين المناطق، وتجارب تاريخية سابقة لكيانات منفصلة لم تدم، وأن التنوع بحد ذاته مصدر قوة وحيوية للمجتمع لا مصدر ضعف.

ما البديل المقترح؟

لامركزية تراعي خصوصية كل منطقة، تُبنى تدريجياً عبر التفاوض على التفاصيل العملية: من يدير المدارس، من يعيّن مدير المستشفى، من يدير الموارد المحلية، بدل فرض نموذج واحد جاهز على كل سوريا دفعة واحدة.

> **الحكم الرشيد (Governance) ليس مجرد اسم دستوري، بل مجموعة قرارات يومية تحدد من يقرر ماذا، وأين، ولمن، فهم هذه القرارات هو الخطوة الأولى لمشاركة كل مواطن في تشكيل مستقبل بلده.**

التحدي

الدولة السورية الحالية ما زالت تُدار جزئياً بعقلية مركزية موروثة عن النظام السابق، مع مؤسسات وزارية غير منسقة فيما بينها، وغياب واضح للتقنيّين وأصحاب الخبرة القطاعية عن طاولات التفاوض حول شكل الحكم المستقبلي.

لماذا يهم هذا الملف كل مواطن

القرار حول درجة اللامركزية سيحدد مستقبلاً من يدير المدارس والمستشفيات والموارد في كل محافظة، ومدى شعور المواطن العادي بأن الدولة قريبة منه وتمثله، لا بعيدة عنه.

الخيارات المطروحة في النقاش العام

- الإبقاء على مركزية شديدة ← خطر تكرار التهميش الذي عاشته مناطق مثل دير الزور وإدلب في السابق.
- تبني فيدرالية كاملة فوراً ← خطر واقعي: تجربة العراق تُظهر أن تبني اسم "فيدرالية" دون بناء مؤسسي متكامل (كغرفة برلمانية ثانية تمثل الأقاليم) قد ينتج انقساماً فعلياً بدل الاندماج.

- لامركزية تدريجية وسياقية ← تُبنى الصلاحيات المحلية تفصيلاً تفصيلاً وقطاعاً قطاعاً، وهو الاتجاه الذي رجّحه معظم المشاركين في النقاش.

ما الذي يحتاجه القرار السليم

- إشراك التقنيين وأصحاب الخبرة القطاعية في التفاوض، لا الاكتفاء بالسياسيين.
- بناء مصادر شرعية راسخة (انتخابات، أداء فعلي، توافق مجتمعي) لا الاكتفاء بالشرعية الثورية وحدها.
- تفعيل مساحات حوار مجتمعي فعلية، كمجلس شعب منتخب فعلاً أو مؤتمر حوار وطني نشط ومستمر.

> "الشرعية الثورية تكفي للانطلاق، لكنها لا تكفي للاستمرار" — تعليق من المشاركين.

لماذا يطيع الناس حكومة ما؟ الأسباب تدور حول مصادر الشرعية الأربعة:

- قانون يعترف بها (Legality): معترف بها رسمياً داخلياً وخارجياً.
- التوافق الشعبي (Consent): اختارها الناس أو رضوا بها.
- القيم (Justification): تستند إلى مرجعية يؤمن بها كثيرون (كمرجعية دينية أو وطنية).
- الأداء وتقديمها لخدمات فعلية (Performance): أداء ملموس يحسّن حياة الناس اليومية.

> حسب النقاش: الشرعية "الثورية" وحدها تكفي لبداية الطريق، لكن الاستمرار يحتاج الأعمدة الأربعة معاً بمرور الوقت، وفهم من يملك القوة، سواء كانت السلاح أو التمويل أو الشرعية الشعبية، ضروري لأي طرف يريد التأثير في القرار.

الأسئلة الأكثر شيوعاً:

1-ما الفرق البسيط بين "المركزية" و"اللامركزية"؟	في الدولة المركزية تُصنع كل القرارات في العاصمة، في الدولة اللامركزية يُترك جزء من القرارات، كإدارة المدارس أو الطرقات، للمحافظات والبلديات.
2-هل الفيدرالية تعني حقوقاً أكبر تلقائياً للمناطق؟	ليس بالضرورة، ما يهم فعلياً هو تفاصيل الصلاحيات الممنوحة على أرض الواقع، لا اسم النظام الدستوري
3-هل اللامركزية مخصصة لحماية الأقليات فقط؟	لا، هي مصممة لحماية كل المناطق من تركّز السلطة، سواء كانت هذه المناطق ذات أغلبية سكانية أو أقلية.
4-هل يمكن أن تُقسَّم سوريا إلى دويلات بحسب الطوائف؟	استبعد معظم المشاركين في النقاش هذا الخيار، لأسباب منها تداخل السكان والموارد جغرافياً، وتجارب تاريخية سابقة لكيانات منفصلة لم تنجح.
5-كيف يمكن طمأنة الجماعات القلقة على هويتها دون تقسيم البلاد؟	عبر تمثيل حقيقي في البلديات ومجلس الشعب، وضمانات دستورية وثقافية واضحة تصون حريات الجميع.

6-هل كل الخلافات المطروحة اليوم في سوريا خلافات طائفية؟	لا بالضرورة. بعضها اجتماعي أو اقتصادي أو مناطقي أكثر منه طائفياً.
7-من أين تستمد الحكومة الانتقالية شرعيتها اليوم؟	من "الشرعية الثورية" بشكل أساسي حالياً، وهي كافية للبداية، لكنها تحتاج أن تُستكمل تدريجياً بالانتخاب والأداء الفعلي والتوافق المجتمعي الأوسع.
8-لماذا يصعب تطبيق اللامركزية عملياً رغم الاتفاق على مبدئها أحياناً؟	لأن التفاصيل التقنية، مثل من يدير قطاع الصحة أو التعليم، أصعب بكثير من الاتفاق السياسي العام، غياب التقنيين وأصحاب الخبرة عن طاولات التفاوض هي من أكبر التحديات التي تواجه سوريا اليوم.

بعض المصطلحات التي تم طرحها

المصطلح	التعريف المبسّط
ديناميكيات القوة	خريطة الجهات المؤثرة في القرار وأدوات تأثيرها، سواء كانت السلاح أو المال أو الشرعية الشعبية.
أشكال القوة	القوة القسرية: القدرة على فرض الحضور على طاولة القرار عبر السلاح أو الإكراه.
	قوة المنحة (المانحين): تأثير الجهات المانحة والمنظمات الدولية على سياسات البلد عبر التمويل والمساعدات.
	القوة المعيارية: التأثير المستمد من القبول الشعبي والشرعية القانونية أو الأخلاقية، لا من السلاح أو المال.
الوكالة المؤسسية	قدرة الدولة الفعلية على اتخاذ قرارات استراتيجية، لا الاكتفاء بإدارة الشؤون اليومية فقط.